ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتاريه
ص. ب ٣٢٤٣

ORGANIZATION DE L'UNITE
AFRICAINE
Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa ـ اديس ابابا

مجلس الوزراء

الدورة العادية الحادية والثلاثون

الخرطوم ٧ ـ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٨

CM/891 (XXXI)

تقرير

الامين العام الادارى بشأن نشاطات الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة ٧٧ / ١٩٧٨

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

تقرير

الامين العام الادارى بشأن نشاطات الامانة التنفيذيـــة لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحـــدة

مقدمة

يغطى التقرير الحالى الفترة من يوليو سنة ١٩٧٧ الى مارس سنة ١٩٧٨ ثلاثـــة اجـــزاء :

١) نشاطات المجموعة الافريقية .

٢) العلاقات بين الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية والامانـــة العامة لمنظمة الامم المتحـــدة .

٣) النشاطات الادارية والاعلامية للامانة التنفيذية .

١) نشاطات المجموعة الافريقية

ان نشاطات الامانة التنفيذية التى تختبر متمازجة بطريقة وثيقـــة مع نشاطات دول المجموعة الافريقية لدى الامم المتحدة قد تم ابرازها على وجه الخصوص خلال مداولات الدورة الثانية والثلاثين للجمعيـــة العامة للامم المتحدة وعند التحضـــير للمؤتمر الدولى ضـد الفصـل العنصـــرى الذى انعقد فى لاجوس .

أ ـ الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة

لقد كانت الدورة الثانية والثلاثون للجمعية العامة هذا العـــام دورة صعبة بعض الشىء . ومن الطبيعى فقد تم تسجيل الكثيـــر من النتائج الايجابية ، وعلى العموم فقد اتسم عمل الدورة منـــذ البداية وحتى النهاية بطابع من القلق والتشاحن بين اعضاء المجموعة الافريقية والكثير من التطورات الغير منظورة التى كان لها أثـــر سلبى بعض الشىء على النتائج الشاملة التى تم تحقيقها . وفى الواقع فان أى من المناقشـــات الهامة التى كان من المتوقع أن تتـــم ،

ب) التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة

ان هذا الموضوع الذى أصبح امرا روتينيا بالنسبةللجمعيـــــة العامة والذى يهيىء الفرصة لتكثيف التعاون بين المنظمتين أصبح هذا العام موضوعا لنقاش حاد ومثير بطريقة غير عادية فى داخل المجموعـــة الافريقية وجد خلاله بعض الاعضاء الفرصة مواتيه لالقاء اللوم والتوبيـــخ على منظمة الوحدة الافريقية . ومن بعض نقائص منظمة الوحـــــدة الافريقية التى ذكرت ببساطة هى أن المنظمة لم تحقق اى شىء محـــدد فى مجال التعاون الاقتصادى مابين الاقاليم ومابين البلدان الافريقية فى داخل القارة ، ولذلك فانه ليس من الجدية أو العـــدالـــــة أن نهنىء ونشجع منظمة الوحدة الافريقية على الجهود التى قامـــت بها فى هذا الخصـــوص .

ج) مسائل سياســـية أخرى

ومثل ذلك كان الجو السائد عند ما بدأت المناقشات حـــــول عدد من المسائل السياسية . ويجب الاشارة الى أن بعضا من هذه المسائل قد تضمنت فى نفسها تناقضاتها الخاصة بها . ومثـــــالا لذلك مسألة روديسـيا الجنوبية (زمبابوى) . وقد يذكر ، فيمـــا يتعلق بهذه المسألة ، ان البريطانيين قد تعهدوا قبل اسبوع من افتتاح الدورة ان يضمنوا ترشيح الجنرال بريم شاند كممثل للامم المتحـــــدة فى روديســـيا الجنوبية بواسطة مجلس الامن . ان هذا الممثـــل ، بالتعاون مع اللورد ناردر ، الممثل البريطانى ، قد عهد اليهمـــا بمهمة الاتصال بكل الاطراف المعنية فى روديسـيا من اجل العمـــل على وقف اطلاق النار الذى من شأنه أن يؤدى الى اعادة تنظـــيم القوات الدفاعيـــة فى الاقليم فى اطار زمبابوى المستقلة . وبسبب هذا التطور كانت هناك لحظات من التأنى فى داخل اللجنة الرابعـــــة

التى تبحث فى هذه المشكلة . ولقد كان السؤال هو هل يتم انتظار التقرير الاول لهذا الممثل او يتم البدء فى النقاش ، كما جرت العادة فى الماضى ، بدون الاخذ فى الحسبان مهمة الجنرال بريم شاند .

اخيرا ، قررت اللجنة الرابعة ان لا تنتظر تقرير الجنرال بريم شاند . لقد حدث ودار النقاش حول هذا الموضوع، ولكن احتفظ معظم المتحدثون بمواقفهم غير راغبين فى قول أى شىء أو مبادرين بأى اجراء قد " يعرض التطورات المستقبلية للخطر " .

وقد جابهت الجمعية العامة موقفا مماثلا عندما جاءت الى مسألة الشرق الاوسط . وعلى ضوء الزيارة التاريخية التى قام بها السادات الى اسرائيل واخذا فى الاعتبار الدور الذى تلعبه مصر فى هذه المشكلة وموقفها الجديد ، اختارت الكثير من الوفود الافريقية ان توافق على موقف غير الزامى .

فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، فأن مؤتمر القمة الغير عادى المقترح لمنظمة الوحدة الافريقية قد ظهر كثير جدا فى الخلفية خلال النقاش حول هذه المسألة .

أدى ممثلون من المنطقة وكذلك الاطراف المعنية مباشرة والمهتمة بالمسألة ببيانات فى اللجنة الرابعة وأختتم النقاش بالموافقة على قرار عبر عن الامل فى أن يجد مؤتمر القمة الافريقى حلا نهائيا للمشكلة .

وأخيرا فان المسألة الوحيدة التى كان حولها اجتماع فى داخل المجموعة الافريقية كانت هى مسألة سياسات الفصل العنصرى

لنظام جنوب افريقيا وقد وافقت الجمعية العامة حول هذه المسألة على خمسة عشر قرار تغطى جميع جوانب المسألة . وقد تم اعداد هذه التقارير بواسطة المجموعة الافريقية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى .

وقد شاركت الدول الاعضاء فى النقاش حول هذا الموضوع فى الجمعية العامةبقدر اكبر من العام الماضى ، ونظرا للموقف المتدهور فى جنوب افريقيا واجراءات القمع المتزايدة لنظام الفصل العنصرى فى ذلك البلد ، أرغمت الوفود الغربية على قبول مبدأ اتخاذ اجراء اكثر صرامة ضد جنوب افريقيا بهدف حمل النظام العنصرى فى ذلك البلد على تغيير سياسته بشأن الفصل العنصرى . ان هذه القوى الغربية سوف تين تقبل،على أى حال ، الاجراءات الصارمة ضد جنوب افريقيا والتى تعتبر فى رأى المجموعة الافريقية ومؤيديها هى أفضل الوسائل لاخضاع النظام على قدميه .

تمت الموافقة على جميع القرارات الخمسة عشر المدرجة بأغلبية هائلة باستثناء تلك التى تتعلق بـ

١) العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا .
٢) التعاون العسكرى والنووى .
٣) التعاون الاقتصادى .
٤) مساعدة حركات التحرير التى قوبلت بالرفض من بعض الوفود الغربية .

ان أكثر هذه القرارات أهمية هى القرارات التالية التى كانت تبحث فى :

(١) الموقف فى جنوب افريقيا

أعلنت الجمعية العامة فى هذا القرار ، وهى مدركة للمرحلة الحصيبة للكفاح من اجل الحرية فى جنوب افريقيا وأهميته الدولية ، عن مساندتها التامة لحركة التحرير الوطنية فى جنوب افريقيا كممثل حقيقى لشعب جنوب افريقيا فى نضاله العادل .

وقد أدانت بشدة النظام العنصرى للاقلية غير الشرعية فى جنوب افريقيا وسياساتها واعمالها العدوانية وأعلنت بأن جنوب افريقيا تعتبر ملكا لكل شعبها بغض النظر عن الجنس واللون والعقيدة .

(٢) صندوق الحماية التابع للامم المتحدة الخاص بجنوب افريقيا

أثنت الجمعية بموجب منصوص هذا القرار على لجنة امناء الصندوق على العمل الذى قامت به وعبرت كذلك عن تقديرها للحكومات والمنظمات والافراد الذين ساهموا فى صندوق الحماية ، وللوكالات الطوعية المهتمة بتقديم المساعدات الانسانية لضحايا الفصل العنصرى والتمييز العنصرى . وناشدت فى النهاية من اجل مساهمات مستمرة ومتزايدة لصندوق الحماية وللوكالات الطوعية المهتمة .

(٣) العام الدولى ضد الفصل العنصرى

اوصى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مايو ١٩٧٧ بشأن تعلن الجمعية العامة عام ١٩٧٨ العام الدولى ضد الفصل العنصرى ، وتقدمت اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى بتقرير تفصيلى خاص الى الجمعية تضمن مقترحات بشأن برنامج للاحتفال بالعام .

وقد أعلنت الجمعية فى هذا القرار العام المبتدى فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٨ كالعام الدولى ضد الفصل العنصرى . وقد طلبت الى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى فى منظومة الامم المتحدة ، على وجه الخصوص أن تشارك بأقصى مايمكن فى الاحتفال بالعام الدولى بموجب التفويضات الممنوحة لها وبالتعاون مع الامم المتحدة . وقد طلبت ذلك الى الدول الاعضاء بأن تتقدم الى الامين العام بتقرير حول النشاطات التى تقوم بتنظيمها للاحتفال بالعام الدولى ضد الفصل العنصرى .

(٤) الاجراءات النقابية ضد الفصل العنصرى

اثنت الجمعية فى هذا القرار على القرار الذى وافق عليه المؤتمر النقابى الدولى الثانى الخاص بالاجراءات ضد الفصل العنصرى الذى عقد فى جنيف فى يونيه سنة ١٩٧٧ ، وذلك لعناية جميع المنظمات الحكومية والمنظمات فيما بين الحكومات وغير والحكومية .

وعبرت الجمعية عن تقديرها للمنظمات النقابية للاجراء الذى اتخذته ضد الفصل العنصرى ودعمها للاستمرار فى تكثيف مساندتها النشطة لنضال الشعب المضطهد فى جنوب افريقيا ولحركات تحريره من اجل القضاء على الفصل العنصرى .

(٤) العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا

ادانت الجمعية بشدة ، كما فعلت فى العام الماضى ، اسرائيل لتعاونها المستمر والمتزايد مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وطالبت اسرائيل بأن تكف على الفور عن مثل هذا التعاون ، وعلى وجه الخصوص ، ان تنهى جميع أنواع التعاون فى المجالات العسكرية والنووية .

(٥) التعاون العسكرى والنووى

عبرت الجمعية بموجب نصوص تمهيدية عن اسفها البالغ بأن هناك ثلاثة اعضاء دائمين فى مجلس الامن ، فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، ظلوا على الدوام يقاومون حظرا شاملا مفروضا على التعاون العسكرى والنووى مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا . ودرست الجمعية أيضا الحاجة الى اجراءات عاجلة لضمان التنفيذ التام لقرار مجلس الامن (٤١٨) (١٩٧٧) بشأن الحظر على الاسلحة والعمل على توسيع نطاقه ليشمل كل أنواع التعاون مع النظام العنصرى الذى عمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تسهيل عملية بنائه العسكرى وتطوره النووى ، بالاضافة الى جميع انواع التعاون العسكرى والنووى معه .

وقد طلبت اللجنة فى هذا الشأن الى جميع الحكومات ان تقوم على الفور بتنفيذ القرار ٤١٨ (١٩٧٧) بدون أى تحفظ أو شرط مهما كان وطلبت الى مجلس الامن ان يقوم بفرض حظر شامل على الاسلحة .

وقد طلبت الجمعية كذلك الى جميع الدول وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، ان تتعاون بصفة تامة فى اتخاذ اجراء دولى فعال بموجب الفصل السابع من الميثاق لتجنب الخطر المحدق الذى يهدد السلام والناتج عن سياسات وأفعال النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

(٦) التعاون الاقتصادى

طلبت اللجنة فى هذا القرار الى مجلس الامن أن يدرس بطريقة عاجلة عقوبة اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا وطلبت الى جميع

الدول ان توقف التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا وأن تتخذ اجراء فعالا لمنع مثل هذا التعاون وذلك بالالتزام بهذا التشريع .

وقد طلبت الجمعية كذلك بين اشياء أخرى الى اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى اتخاذ جميع الخطوات المناسبة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية للعمل على فرض حظر بترولى ضد جنوب افريقيا .

(٧) المساعدة لحركات التحرير

أكدت الجمعية من جديد فى هذا القرار حق شعب جنوب افريقيا المطلق فى أن يحدد على أساس حكم الاغلبية مستقبل جنوب افريقيا وأكدت كذلك من جديد شرعية هذا الكفاح .

وأعلنت الجمعية بأنه نظرا لتعنت النظام العنصرى فان لحركات التحرير الوطنية مطلق الحق فى مواصلة كفاحها للحصول على السلطة بكل السبل المتاحة والملائمة بمطلق اختيارها ، بما فى ذلك الكفاح المسلح ، وأعلنت كذلك بأن على المجتمع الدولى أن يوفر لها كل أنواع المساعدة .

(٨) الاعلان العالمى ضد الفصل العنصرى فى مجال الرياضة

وافقت الجمعية فى هذا القرار على وأعلنت الاعلان العالمى ضد الفصل العنصرى فى مجال الرياضة والذى أوصت به اليها اللجنة الخاصة لصياغة اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى فى مجال الرياضة .

وقد طلبت الى اللجنة الخاصة القيام بصياغة اتفاقية دولية ضد الفصل العنصرى فى مجال الرياضة بغرض عرضها على الجمعية العامة فى دورتها الثالثة والثلاثين .

(٩) الاستثمارات فى جنوب افريقيا

اذ تلاحظ الجمعية بأسف ، فى هذا القرار ، بأن مجلس الامن لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن الخطوات التى من شأنها ان تحقق وقف الاستثمارات الاجنبية الجديدة فى جنوب افريقيا ، فانها تحث المجلس على أن يقوم بدراسة اجراءات مضادة لتحقيق وقف مثل هذه الاستثمارات فى وقت مبكر .

اما فيما يتعلق بمسألة ناميبيا فلم يكن هناك كذلك الكثير من الحماس خلال المناقشة بنسبة لان الكثير من المتحدثين شعروا بأنه يجب عدم ذكر أى شىء قد يتسبب فى اعاقة نتيجة المحادثات بين نظام جنوب افريقيا وممثلى القوى الغربية الخمس .

ومع ذلك فقد تمت الموافقة على ثمانية قرارات حول هذه المسألة ويطالب احد هذه القرارات بعقد دورة خاصة للجمعية العامة وقد حدد تاريخ انعقادها من ٢٤ الى ٣٠ ابريل سنة ٧٨ .

د) المسائل الاقتصادية

لم تعط الدورة الحادية والثلاثون المستأنفة للجمعية العامة بشأن التعاون الاقتصادى الدولى النتائج الواعدة التى كانت متوقعة منها نظرا لانه لم يكن من الممكن تسوية الخلافات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

ان عدم الاتفاق هذا او على الاحرى عدم التفاهم حول مايبدو أنه مواقف بشأن المبادىء بالنسبة للجانبين ، قد تم تحويله بطريقة ما على أن يتم النظر فيه مع المسائل الاقتصادية خلال الدورة الثانية والثلاثين .

لقد كانت تلك نفس نوع لعبة الشطرنج التى كانت تحاول فيها البلدان الصناعة مقاومة كل تحرك تقوم به البلدان النامية .

وعلى العموم فان الجانب الذى كان أشد ارضاقا فى الدورة كان هو اكمال تقرير اللجنة الخاصة حول اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة وبالتالى الموافقة عليه .

وبعد مناقشات مطولة وحساسة اقرت اللجنة اخيرا تقريرها فى ١ ديسمبر، أى قبل عشرة ايام فقط من نهاية الدورة . وكان على الجمعية العامة أن تدرس فى العشرة ايام المتبقية التقرير الذى نص بين أشياء أخرى ، على انشاء وظيفة مدير عام للتعاون الاقتصادى والتنمية .

وقد يستذكر ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قد طلب فى قرارين سابقين الى المجموعة الافريقية لدى الامم المتحدة ان تبذل قصارى جهودها لكى يتم انشاء المنصب المذكور ويعطى لافريقيا .

بعد اجازة تقرير الجمعية العامة بعثت المجموعة الافريقية بخطاب الى الامين العام تذكره بالرغبة الشديدة للدول الافريقية فى رئاسة الادارة الجديدة .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر كان الامين العام قد تلقى ترشيحين افريقيين ..
ونتيجة لذلك تم اعلان ترشيحين اضافيين . وفى ٩ مارس أخطر الامين العام رئيس المجموعات الاقليمية بقراره بتعيين السيد / كينيث دادزى لمنصب المدير العام .

على الرغم من الجو البغيض والمكفهر الذى تمت الاشارة اليه اعـــــلاه وبالاضافة الى تقرير اللجنة الخاصة ، فقد وافقت الدورة الثانية والثلاثـــــون على العديد من القرارات حول المسائل الاقتصادية . ولقد كان أكثـــــر مـــن ثلث القرارات يبحث فى الحشائل الافريقية اما على مستوى كل بلد على حدة أو علـى مستوى القارة ككل .

ومن بين هذه القرارات فان القرارات التالية جديرة بالاهتمام ،

(١) المساعدة للبلدان منفردة

يمكن تقسيم هذه الفئة فى مجموعتين اساسيتين :

البلدان المستقلة حديثا : لقد أشرنا الى بعض القرارات التـــى تم اتخاذها فى صالح بعض من هذه البلدان . وقد اتخذت الجمعيـــة خلال هذه الدورة اجراء المتابعة قرارات العام الماضى وأجـــــازت عددا من القرارات تطلب الى المجتمع الدولى مساعدة تلك البلـــدان التى تدعو اللجنة الى التخطيط التنموى لكى يتم النظر فى أمـــــر تضمينها فى قائمة اقل البلدان نموا وقد كانت هذه القرارات هى :

القرار ٣٢/٩٢ بشأن المساعدة لجزر القمر والذى يطالب بالمساعـدة لجزر القمر لتمكينها من مقابلة الضـــروريات المحددة التى حـــددت بوضوح فى تقرير السكرتير العام لبعثة الامم المتحدة .

القرار ٣٢/٩٣ بشأن المساعدة لجيبوتى والذى يطلب الى المجتمع الدولى مساعدة هذا البلد المستقل حديثا لحماية وتعزيز استقلالـــه ويطالب أيضا بتضمينه فى كل من قائمتى البلدان أقل نموا وتلك التـــى تأثرت بدرجة خطيرة بالاضـــرار .

القرار رقم ٣٢/١٠٠ بشأن المساعدة لغينيا بيساو والمماثل لقـــرار جيبوتى والذى يحتوى كذلك على طلب محدد لمحاربة القحط .

القرار ٣٢/١٠١ بشأن المساعدة لسيشيل وهو مماثل للقرار اعلاه .

القرار ٣٢/٩٩ بشأن المساعدة للرأس الاخضر يكرر المطالبة بالمساعدة الدولية المشار اليها فى قرار العام الماضى رقم ٣١/١٥ ب ويؤكد دخول الرأى الاخضر فى قائمة أقل البلدان نموا .

المساعدة للبلدان الافريقية التى تعانى من العواقب الاقتصادية الناتجة عن الاعتداء بواسطة الانظمة العنصرية غير الشرعية فى جنوب القارة الافريقية .

أجازت اللجنة الثانية ثلاثة قرارات تحت هذه الفئة . وقد ذكر بأن اللجنة الثانية كان قد عهد اليها بالمشكلة اعلان نتيجة لقرارات كان قد وافق عليها مجلس الامن طالبا الى المجتمع الدولى ومنظومة الامم المتحدة ان تقوم بمساعدة هذه البلدان .

القرار ٣٢/٩٥ بشأن المساعدة لموزامبيق كان هذا القرار مبنيا على أساس تقارير البحثات التى أرسلها السكرتير العام للامم المتحدة بناء على طلب مجلس الامن . ويؤكد القرار من جديد على مستلزمات البلد حديث العهد بالاستقلال ، ويحدد المجالات التى تحتاج الى مساعدة عاجلة ، ويجدد المناشدة للمجتمع الدولى لكى يقوم بمساعدة موزمبيق ويطلب الى السكرتير العام للامم المتحدة الاستمرار فى جهوده وتكثيفها لمساعدة موزمبيق .

القرار ٣٢/٩٧ بشأن المساعدة لبوتسوانا يبحث هذا القرار كذلك ، بطريقة مماثلة للقرار بشأن موزمبيق ، فى العواقب الاقتصادية الناتجة عن الاعتداء بواسطة الانظمة العنصرية فى جنوب القارة الافريقية وكذلك فى مشكلة اللاجئين . ويكرر مناشدة مجلس الامن من اجل المساعدة الدولية لبوتسوانا ، ويوافق على تقارير السكرتير العام حول البحثات لبوتسوانا ويسترعى انتباه المجتمع الدولى للصندوق الذى أنشأه السكرتير العام للامم المتحدة لمساعدة بوتسوانا .

القرار ٣٢/٩٨ بشأن المساعدة لليسوتو قد يستذكر بأن هذا القرار قد جاء نتيجة للاجراء الذى اتخذه مجلس الامن فى اعقاب اغلاق الحدود بين ليسوتو والترانسكاى عقب رفض ليسوتو الاعتراف بالبانتوستان . ان هذا القرار مماثل لذلك الخاص ببتسوانا ويلقى الضوء على الحاجة لتقوية البنى الاساسية للنقل فى ليسوتو من اجل التغلب على مشاكلها الراهنة .

القرار ٣٢/٥٥ بشأن المساعدة للمناطق التى أصابها القحط فى أثيوبيا يناشد هذا القرار المجتمع الدولى لتوفير المساعدة لاثيوبيا بغرض الاغاثة واعادة التوطين . ان القرار مبنى على اساس تقرير منسق الامم المتحدة للاغاثة من الكوارث . وقد طلب كذلك بوجوب استمرار الجمعية العامة فى تولى أمر هذه المسألة . وقد كان هذا القرار موضع مشاورات عديدة فى المجموعة الافريقية وتم تعديله فى العديد من المرات . الشكر للتنسيق الوثيق فيمن اعضاء المجموعة ، فقد تمكنت اللجنة الثانية من اجازة هذا القرار بدون أى تصويت .

(٢) قرارات متعلقة بالمسائل العالمية او المسائل الاقليمية الافريقية

ندرج تحت هذه الفئة القرارات التالية

القرار ٣٢/١٦٠ بشأن عقد النقل والمواصلات فى افريقيا بدىء فى هذا القرار خلال دورة الصيف للمجلس الاقتصادى الاجتماعى فى جنيف ويذكر القرار بالتقدير مجهودات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا فى مجال النقل والمواصلات ، ويوافق على القرار رقم (.....Res. 291 (XIII)) للمجلس الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا الذى يعلن الفترة من ١٩٧٨/١٩٨٨ كعقد للنقل فى افريقيا ، ويلاحظ الدعم الذى اعطاه مؤتمر باريس الى هذا الموضوع ، ويناشد المجتمع الدولى لتقديم المساعدة الى البلدان الافريقية فى هذا

المجال ، يدعو منظومة الامم المتحدة لتساعد البلدان الافريقية على تحديد اهداف العقد وأن تحشد المساعدة المالية والفنية للعقد . ويطلب القرار كذلك الى السكرتير العام للامم المتحدة ان يوفر جميع المساعدة لكى يسجل العقد نجاحا . ويدعو البلدان المتقدمة لان تقدم مساعدات سخية لافريقيا ويطلب الى السكرتير العام اعداد تقارير متابعة بشأن تطبيق القرار وتقدم العقد .

القرار ١٥٩٠/٣٢ بشأن تنفيذ الخطة متوسطة وطويلة المدى وبرنامج الانعاش واعادة التأهيل فى المنطقة السودانية ـ الساحلية والتدابير العاجلة التى يجب اتخاذها لصالح المنطقة .

يشير هذا القرار الي قرارات سابقة اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى الاجتماعى بشأن المنطقة السودانية ـ الساحلية ويقدم مجموعتين من التدابير تدابير عاجلة تحث الحكومات ومنظومة الامم المتحدة على الاستجابة فى الحال للمناشدة التى نادت بها اللجنة فيما بين الدول بشأن مكافحة القحط وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية ، وأخرى تحث الامم المتحدة على الاستمرار فى استعمال نظام الانذار المبكر . ويعبر القرار كذلك عن استعداد اعضاء اللجنةفيما بين الدول لقبول اى بعثة تقييم من الامم المتحدة او البلدان المانحة .

ويذكر القرار تجهت التدابير متوسطة وطويلة المدى ، الاجراء الذى اتخذته منظومة الامم المتحدة لتنفيذ التدابير متوسطة وطويلة المدى ، ويعبر عن امتنانه للحكومات ولمنظومة الامم المتحدة لدعمهم ولمناشدتهم للمزيد من المساعدة . ويطلب القرار الى المكتب الساحلي التابع للامم المتحدة ان يستمر فى تعاونه الوثيق

مع اللجنة فيما بين الدول ويطلب الى السكرتير العام ان يواصل جهوده في مساعدة الساحل وأن يستمر في تقديم تقاريره حول الموقف الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي .

القرار ٣٢/١٧٠ بشأن الاجراءات التي يجب اتخاذها لصالح المنطقة السودانية ـ الساحلية : تم اتخاذ هذا القرار في سياق قرارات مؤتمر الزحف الصحراوي ويطلب القرار الى المجلس الاداري لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ان يقوم بدراسة الترتيبات المؤسسية لمكافحة الزحف الصحراوي في المنطقة ، وعلى وجه الخصوص ، انشاء مكتب في المنطقة لتسهيل هذه المهمة ويطلب الى المجلس الاداري ان يدرج هذا الموضوع ضمن جدول اعماله بغرض تطبيق خطة العمل لمكافحة الزحف الصحراوي .

(٣) قرارات بشأن المسائل ذات الاهمية الاولية بالنسبة لافريقيا

وتضم هذه القرارات تلك الخاصة بأقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية طالما أن اكثر من ثلاثة أرباع البلدان المحددة اعلاه تقع في افريقيا . وتتميز هذه المسائل بأنها مسائل افريقية أولية . وقد وافقت اللجنة الثانية على ثلاثة قرارات بشأن اقل البلدان نموا .

القرار ٣٢/١٦٣ بشأن المساعدة للتنمية الصناعية في اقل البلدان نموا ..

القرار ٣٢/١٦٩ الذي يبحث في المساعدة المالية والفنية لاقل البلدان نموا .

القرار ١٩٠/٣٢ ذو الطابع العام ويشمل الاجراءات الخاصة لصالح اقل البلدان نموا .

اما فيما يختص بالبلدان غير الساحلية فقد وافقت اللجنة الثانية على القرار ١١٣/٣٢ بشأن الصندوق الخاص للبلدان غير الساحلية والقرار ١٩١/٣٢ بشأن الاجراءات المحددة المتعلقة بالمتطلبات المعنية للبلدان غير الساحلية .

وقد بحث اول قرار من القرارات المذكورة اعلاه في مسألة انشاء الصندوق الخاص بالبلدان غير الساحلية ، والتي تمت الموافقة عليها في العام الماضي في القرار ١٧٧/٣١ . وقد طلبت البلدان المتقدمة الاقتراع حول هذا القرار وأحجمت عن التصويت مبينة أنها لا تساند فكرة انشاء صندوق اخر وأن المتطلبات المحددة للبلدان غير الساحلية يمكن توفيرها من خلال الصناديق والتدابير الحالية . وقد تم تقديم القرار ١٩١/٣٢ للاقتراع كذلك وامتنع عدد من بلدان العبور (... TRANSIT) عن الاقتراع حول القرار . بما أن القرار قد تم تقديمه في وقت متأخر من الدورة لم يكن في الامكان اجراء مناقشات مكملة بشأنه بين البلدان الافريقية . ولقد كان من المحتوم ان تحجم عدد من البلدان في هذا الشأن .

وقد وافقت الجمعية العامة كذلك على القرار ١٨٥/٣٢ بشأن برنامج العمل لصالح البلدان النامية . ويأخذ هذا القرار علما بالاجراء الذي اتخذته منظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي حول تطبيق خطة العمل التي وافق عليها اونكتاد ٤ لصالح البلدان النامية . ويحث القرار كذلك البلدان المانحة ومنظومة الامم المتحدة

على زيادة جهودهم من اجل تطبيق البرنامج بصورة تامة . ان لهذا القرار أهمية خاصة بالنسبة لافريقيا نظرا لعدد البلدان الافريقية الجزرية النامية التى نالت استقلالها حديثا .

(٤) المسائل الدولية

طالما انه قد يكون من غير الممكن ادراج كل القرارات ، فسوف نركز على القليل منها الذى يتسم باهمية خاصة بالنسبة للتعاون الدولى . ومن بين هذه :

القرار ٣٢/١٧٢ بشأن مؤتمر الامم المتحدة حول الزحف الصحراوى الذى يوافق على تقرير المؤتمر ويبين بوضوح المهام التى يجب ان تقوم بها الوكالات المختلفة التابعة للامم المتحدة والمجتمع الدولى . ويبحث القرار كذلك فى نواحى تمويل خطة العمل والتى كانت من بين اكثر المسائل صعوبة التى تمت مواجهتها خلال مؤتمر الزحف الصحراوى . وسوف تتلقى الدورة الثالثة والثلاثون تقاريرا حول المسألة اعلاه لكى تتخذ قرارا بشأن الترتيبات المالية .

القرار ٣٢/١٦٢ بشأن التدابير المؤسسية للتعاون الدولى فى مجال المستوطنات البشرية ذو اهمية خاصة بالنسبة للبلدان الافريقية لقد شغلت هذه المسألة البلدان الافريقية منذ مؤتمر فانكوفر . لقد تمكنت هذه الدورة من ايجاد حل وسط قد تقبله الغالبية العظمى . جاء فى القرار انشاء لجنة من ثمانية وخمسين عضوا تقوم بخدمتها سكرتارية صغيرة وفعالة سوف تقوم بتولى المهام التى كان يتولاها سابقا المركز الخاص بالاسكان والبناء والتخطيط ، بعض المهام التى يتولى القيام بها حاليا برنامج الامم المتحدة للبيئة والنظام الاساسى للموئل والعلاقة بينه وبين الوكالات الاخرى التابعة للامم المتحدة .

القرار ٣٢/١٧٤ بشأن تقييم التقدم الذى تم احرازه فى انشـــاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد :

يذكر القرار القرارات المتعددة بشأن انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويعبر القرار عن قلقه لعدم احراز تقدم نحو تطبيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ولقد كان اكثر الجوانب أهمية من القرار هو الفقرة ٢ التى تقرر عقد دورة خاصة للجمعية العامة فى عام ١٩٨٠ لكى تقوم بتقييم الموقف وتتخذ أى اجراء ملائم من اجل النهوض بتنمية البلدان النامية والتعاون الدولى بالاضافة الى اقرار الاستراتيجية الجديدة للتنمية الدولية بالنسبة للثمانينات . وبغرض تسهيل هذا يحدد القرار تكوين لجنة عامة تجتمع فى الزمن الذى يتخلل ذلك للاعداد للدورة الخاصة .

القرار ٣٢/١٩٣ بشأن مؤتمر الامم المتحدة التفاوضى حول صندوق عام تحت البرنامج الموحد للسلع :

قد يذكر بأن الصندوق العام كان موضوع قرار اتخذته الدورة التاسعة والعشرون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى ليبرفيل . ويعبر القرار عن قلقه العميق لعدم احراز تقدم ولتوقف المؤتمر التفاوضى ويدعو جميع البلدان التى لم تفعل ذلك بعد ، لان تقوم باتخاذ القرارات السياسية اللازمة لتمكين المؤتمر التفاوضى من مزاولة اعماله ، ويكرر على الطابع الملح لانشاء الصندوق العام كعنصر اساسى للبرنامج الموحد للسلع . ويدعو القرار كذلك اونكتاد لتولى القيام بمشاورات بغرض البدء فى مفاوضات فى مطلع عام ١٩٧٨ . وقد احجمت غالبية البلدان المتقدمة اثناء عملية الاقتراع حول هذا القرار .

ويبدو واضحا مما سبق انه قد تم عمليا اتخاذ القرارات التى تغطى جميع جوانب التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى . ويبقى السؤال الهام ، هل سيتم تنفيذ هذه القرارات ؟ ان الاجابة على ذلك تتوقف على الدول الاعضاء باتخاذها الاجراءات المطلوبة وبتخليص انفسها من مصالحها الضيقة المحدودة .

ب ــ مؤتمر لاجوس

كانت الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية بنيويورك مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاعداد للمؤتمر العالمى للعمل ضد الفصل العنصرى فى نيويورك وكذلك فى لاجوس فى اطار التعاون الفعال بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وبتحديد اكثر فى سياق العلاقات الطيبة القائمة بين اللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى والامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية بنيويورك .

وعليه فقد كان هناك ممثلا عن الامانة التنفيذية عضو فى اللجنة المنظمة وقد حضر جميع الاجتماعات التمهيدية . وبالنسبة للمؤتمر نفسه فقد تم عقده فى لاجوس من ٢٠ الى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٧ . وبالاضافة الى وفد من المقر الرئيسى بقيادة الامين العام نفسه ، يضم الامين العام المساعد للشئون السياسية والامين التنفيذى للجنة التنسيق لتحرير افريقيا فقد كانت الامانة التنفيذية بنيويورك ممثلة بواسطة كل من الامين التنفيذى ونائبه .

وقد كانت مساهمة المجتمع الدولى فى المؤتمر هامة من ناحية العددية والنوعية . وقد انتهز حوالى خمسون وزيرا للخارجية من البلدان الغربية والذين هم حلفاء تقليديون لجنوب افريقيا ،

الفرصة المتاحة لهم عن هذا الطريق ليحددوا من جديد موقفهم تجاه الفصل العنصرى وأدانوا بشدة الفصل العنصرى هذا العار فى وجه الانسانية .

وبقيامهم بذلك فقد ساهموا مرة أخرى فى العزل المتزايد لنظام جنوب افريقيا .

أقر المؤتمر اعلانا سياسيا وبرنامجا للعمل وتم تقديم هذا الاعلان السياسى الى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة التى وافقت عليه باغلبية هائلة . ويعلن القرار التالى الذى تمت الموافقة عليه فى هذا الخصوص ان المؤتمر العالمى للعمل ضد الفصل العنصرى كان حدثا هاما فى تعزيز الجهود الدولية من اجل مساندة كفاح شعب جنوب افريقيا لاستئصال الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ولبناء مجتمع يقوم على أساس مبادىء المساواة بين كل الافراد بغض النظر عن الجنس واللون أو العقيدة .

٢) العلاقات بين الامانة التنفيذية التابعة لمنظمة الوحدة والامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة .

مرة أخرى ، فان التعاون المثمر بين الامانتين والذى مازال حتى الان هو الطابع المميز للعلاقات بين منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لا يزال مستمرا .

عقد الامين التنفيذى مشاورات مباشرة مع السكرتير العام للامم المتحدة حول عدد من المسائل . وقد شملت هذه المشاورات سلسلة واسعة من المواضيع من مشكلة زمبابوى والقرن الافريقى وناميبيا ، بالاضافة الى مشكلة ترشيح المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى .

ومن الناحية الأخرى فقد تم تكثيف الاتصالات بين الامين التنفيذى وكبار المسئولين فى الامم المتحدة بشأن جميع أنواع المشاغل ذات المصلحة المشتركة . استمرت الامانة التنفيذية فى المشاركة بفعالية فى نشاطات مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ولجنة الـ ٢٤ الخاصة ، واللجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى .

٣) النشاطات الادارية والاعلامية للامانة التنفيذية

عقدت المجموعة الافريقية هذا العام اجتماعات اكثر من اجتماعاتها فى العام الماضى وذلك بسبب الجو العام الذى ذكر فى بداية هذا التقرير وقد قامت الامانة التنفيذية بخدمة المجموعة الافريقية بفعالية تامة على الرغم من الزيادة فى عدد هذه الاجتماعات . وتم اعداد محاضر جلسات لكل هذه الاجتماعات تقريبا وتوزيعها على البعثات فى وقت قصير نسبيا وبطريقة نالت رضاء اعضاء المجموعة .

وقد شارك موظفو الامانة التنفيذية بالاضافة الى هذا بقدر كبير فى اعمال اللجان المتعددة ، وعلى سبيل المثال ، فقد أمدت اللجنة الوفود الافريقية فى اللجنة فيما يتعلق بنشاطات اللجنة الثانية بخلاصة وقامت بخدمة كل اجتماعات مجموعة العمل للتسعة التابعة للمجموعة الافريقية فى اللجنة الثانية .

تبنت المجموعة بأكملها كل القرارات الافريقية وذلك بعد مشاورات مكثفة . وقد ساعدت روح التعاون بين اعضاء المجموعة فى هذه اللجنة على خفض عدد الاجتماعات للمجموعة خلال الدورة . وقد قامت الامانة التنفيذية ورئيس المجموعة بمعظم هذه المشاورات مع البلدان المهتمة . وتأكدت الامانة التنفيذية من ان كل عضو من اعضاء المجموعة الافريقية قد فحص القرارات ، وأوضحت للاعضاء فى حالات معينة النتائج المترتبة على ذلك . وقد ساعد هذا

فى تقوية ثقة اعضاء المجموعة بالامانة وساهم بالتالى فى الاداء السلس للمجموعة خلال الدورة .

كانت مساهمة البلدان الافريقية فى مجموعة الى ٢٧ التابعة لمجموعة الـ٧٧ ملائمة وفعالة وبالمثل كانت مساهمتها فى جميع المفاوضات غير الرسمية بين المجموعات المختلفة . وقد لعبت المجموعة دورا قياديا فى المناقشات بشأن الموئل ، واعادة هيكلة الجهاز الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة والنظام الاقتصادى الدولى الجديد والعلوم والتكنولوجيا . ولقد كان التعاون بين الامانة العامة المتحدة وخاصة مكتب السيد / فرح ، وبين المجموعة الافريقية وثيقا ومثمرا . ان مثل هذا التعاون يجب تقويته بواسطة جميع كبار الموظفين الافريقيين فى الامم المتحدة الذين يعبرون عن الرغبة فى التعاون مع المجموعة فى نطاق اختصاصاتهم الشخصية كأفريقيين فى وضع يمكنهم من تقديم المساعدة الى زملائهم عن طريق معرفتهم وخبرتهم .

ولقد قامت الامانة التنفيذية وموظفوها ، بالاضافة الى هذه النشاطات ، بمهمة تجسيد فكرة وأهداف منظمة الوحدة الافريقية وذلك عن طريق تقديم مؤتمرات فى الجامعات المختلفة ومجموعات الاعمال وعن طريق تقديم مقابلات اذاعية وتليفزيونية .

وقد كانت المجلة الشهرية التى تصدرها الامانة تنشر بانتظام بكل من اللغتين الفرنسية والانجليزية .

خاتمة

انه لمن المؤسف ان تواجه مجموعة الدول الافريقية لدى الامم المتحدة ، والتى تتمتع بقدر كبير من احترام جميع المجموعات الاقليمية ، بعد خمسة عشر عاما من وجودها ومايقارب العشرة اعوام من الاداء السلس ، بمثل هذا النوع

من المشاكل الذى تمت الاشارة اليه فى هذا التقرير . ويجب ان لا تكون مثل هذه المواقف موجودة مع ما تتمتع به منظمتنا من نضج ويجب ان يكون الاعتبار الغالب هو المصلحة العليا لافريقيا ولشعوب افريقيا والغرض الاساسى للمنظمة وهو وحدة الهدف والعمل بالنسبة لقارتنا .

يجب ان لا يكون هناك مجالا لاعتبارات قائمة على عوامل اقليمية ولغوية طالما أننا أولا وقبل كل شىء افريقيون حددوا بمطلق حريتهم أن يضعوا طاقاتهم ومجهوداتهم مشاعة من اجل تقدم وتطور قارتنا .

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

1978-07

Report of the Administrative Secretary-General on the Activities of the OAU Executive Secretariat to the United Nations 1977/78

Organization of African Unity

Organization of African Unity

https://archives.au.int/handle/123456789/9797

Downloaded from African Union Common Repository